الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

(**المفعول**) خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة، و(**فيه**) متعلق بالمفعول، واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه وظرف، وقوله[1]:

٣٠٤-الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

قسم (**الظرف**) إلى زمان ومكان، وشمل قوله: (**وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ**) الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: (**ضُمِّنَا فِي**) ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو: يوم الجمعة مبارك، وأعجبني موضع جلوسك، واحترز بقوله: (**باطِّرَادٍ**) من المكان المختص المنصوب بدخل نحو: دخلت الدار والمسجد ونحوه فإنه غير ظرفٍ فإنه لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا تقول: صليت المسجد، ولا جلست الدار، وفهم من ذلك أن الدار من نحو: دخلت الدار ليس بظرف، وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذهب:

---

(١) **المعنى**: الظرف هو ما دلّ على وقت أو مكان، وتضمّنَ معنى (في) بما يجري قياساً، نحو (امكُثْ هُنا أزمُناً)، فـ(هنا) ظرف مكان، أي: في هذا الموضع، و(أزمُناً) ظرف زمان، أي: في أزمُنٍ.

المفعول فيه: هو الاسم الذي يدلّ على الزَّمان، أو المكان، مُتَضَمِّن معنى (في) باطّراد (أي: مع سائر الأفعال). ويُسَّمى ظرفاً، وهو نوعان:

١- ظرف زمان، نحو: سافرت ليلا، والتقدير: سافرت في الليل.

٢- ظرف مكان، نحو: مَشَيْتُ يَمِينَ الطريق، والتقدير: مشيت في يمين الطريق.

ملاحظة:

أ) أسماء الزمان، أو المكان لا يكون مفعولا فيه ما لم يتضَّمن معنى (في)، كما إذا جُعِلَ (مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلا، أو مفعولا به)، نحو (يومُ الجمعة يومٌ مبارك) و (الدارُ لِزيدٍ) و قوله تعالى: ﴿يَخافُونَ يَوماً﴾ و (بنيتُ الدّارَ) و (شهدتُ يومَ الجمل).

وكذلك إذا جُرَّت بـ (في) فإنها لا تُسَّمى ظرفا، نحو: سِرْتُ في يوم الجمعة، وجلست في الدَّار.

ب) وما ليس تضمّنه معنى (في) مطّرداً لا يكون مفعولا فيه، نحو: (دخلتُ البيتَ) و (سكنتُ الدارَ). فإنّ كل واحد من (البيت، والدار) متضّمن معنى (في) ولكن مع الفعلين (دَخَلَ، وسَكَنَ) وليس (مع سائر الأفعال)، فلا يصح أن تقول: نمْتُ الدارَ، ولا: جلستُ البيتَ، بل يجب ذكر (في) معها؛ لأنها أسماء مكان مُخْتَصَّة (أي: مُحَدَّدَة تدلّ على مكان معيَّن مُحَدَّد) كالبيت، والمسجد، والمكتب، فلا يجوز حذف (في) معها.

وأمَّا نصب (البيتَ، والدارَ) - كما في المثالين - على التَّشبيه بالمفعول به، وليس على الظرفية؛ لأنّ الظرف، هو: ما تضمَّن معنى (في) باطِّراد، وهما ليسا كذلك.

الأول: أنه انتصب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز، وإليه ذهب الناظم.

الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعد بنفسه.

الثالث: أنه انتصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان، فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه إذا كان ظرفا فهو داخل في الظروف، وإن كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى في، وأما على الأول فيحتاج إلى الاطراد خلافا للشارح، فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي ولا يخرجه ذلك على معنى في، وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد، ثم مثل بظرفين: أحدهما (**مكان**) وهو هنا، والآخر زمان وهو (**أزمنا**) جمع زمان على إسقاط حرف الجر، و(**الظرف**): مبتدأ وخبره (**وقت أو مكان**) أو للتفصيل و(**ضمنا**) في موضع الصفة لوقت أو مكان وألفه للتثنية، و(**في**) مفعول ثان لضمنا وهو على حذف مضاف أي ضمنا معنى في، و(**باطراد**) متعلق بضمنا.

ثم قال[1]:

٣٠٥- فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ وَإِلا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

بيّن في هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما في معناه نحو: قعدت أمامك، وسرني قدومك يوم الجمعة، وأنت سائر غدا، وأن العامل فيه يكون ظاهرا كما تقدم، ويكون (**مقدرا**) وأطلق في المقدر فشمل المقدر جوازا نحو: يوم الجمعة لمن قال: متى قدمت؟ ووجوبا إذا وقع خبرا لذي وخبر أو صفة أو صلة أو حالا، و(**مظهر**) خبر (**كان**) مقدم، وإن حرف شرط لا نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لم يكن مظهرا، والفاء جواب الشرط.

ثم قال:

---

(١) **المعنى**: انصب الظرف (مفعولا فيه) بالمصدر الواقع فيه الظرف، إن كان العامل مذكوراً فهو، وإلا فاجعله مقدّراً جوازاً.

حكم ما تضمَّن معنى (في) من أسماء الزمان، والمكان: النَّصب. وعامله (أي: نَاصبُه) ما وَقَعَ فيه، وهو المصدر، وغيره، كالفعل، والوصف (ويشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وصيغة المبالغة)، كما يلي:

١- المصدر، نحو: عجبْتَ من ضربك زيداً يومَ الجمعةِ عندَ الأمير. فيومَ، وعندَ: ظرفان، والنَّاصب لهما المصدر (ضَرْب) ونحو: القراءةُ صَباحاً مفيدةٌ.

٢- الفعل، نحو: ضربْتُ زيداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير، ونحو: قرأتُ القرآنَ يومَ الجمعة تحتَ الشجرةِ.

٣- الوصف، نحو: أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عندك، ونحو: انت مُكرَمٌ غداً أمام المدير.

٣٠٦- وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلا مُبْهَمَا

يعني[1]: أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهما ومختصها، فالمبهم منها على ما دل على زمان غير معين نحو: وقت وحين ويوم، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والممدود، وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان، لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط. (**فإن قلت**): ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ (**قلت**): من قوله بعد: (**وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلا مُبْهَمَا**) وفهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير مبهم، وليس في مقابلة المبهم إلا المختص، و(**كل**) مبتدأ، و(**قابل**) خبره، و(**ذا**) إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال: (**وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلا مُبْهَمَا**) يعني أن

---

(١) المعنى: وكل وقت - مبهماً أو مختصّاً - يقبل النّصب على الظرفية، ولكن المكان لا يقبل ذلك إلا (المبهم) منه، نحوَ الجهات الست، والمقادير، كالميل والفرسخ والبريد، و(ما صيغ من مادة الفعل) كـ (مَرْمى) من فعل (رَمى)، وشرط كون هذا المنصوب المشتق من الفعل قياسياً أن يقع ظرفاً للفعل الذي اجتمع معه في حروفه الأصلية.

ملاحظة: المبهم: هو ما ليس مختصّاً بـ (معيّن، أو، وصف، أو عدد) أو (غير مشتق).

والمختص: هو المضاف إلى شيءٍ، أو موصوفٍ بوصفٍ، أو مختصّ بعدد.

أسماء الزمان نوعان:

١- المبهم، هو: ما دلَّ على زمن غير محدود (أي: غير معيَّن) نحو: حين، ووقت، وزمن، ومُدَّة، ولحظة.

٢- المختصُّ، هو: ما دلّ على زمن محدود سواء أكان: معرفة بالإضافة، نحو: سرتُ يومَ الجمعة، أو كان علماً، نحو: صمتُ رمضانَ، أو معرَّفاً بـ (أل) نحو: جئت اليومَ؛ أو كان نكرة خُصِّصَ بوصفٍ، نحو: سرت يوماً طويلا، أو خُصِّصَ بعدد، نحو: سرت يوماً أو يومين.

وأمَّا أسماء المكان ثلاثة انواع:

أ. المبهم، هو: ما ليس مُعيَّناً، ولا محدداً بحدود تُعَيِّنُهُ، كالجهات السِّت: فوق، وتحت، ويمين، وشمَال، وأَمَام، وخَلف؛ وكالمقادير، نحو: مِيل، وفَرْسَخ، وبَرِيد، وغَلْوة. وهي مُبهمة لأنها لا تختصُّ بمكَان مُعَيَّن.

فائدة: الفَرْسَخ: ثلاثة أميال. والبريد: أربعة فَرَاسخ. والغَلْوة: مائة بَاع، وقيل: قَدْرُها كرَمْية سَهْمٍ.

ب. الْمُخْتَصّ، هو: ما دلّ على مكان معيَّن محَدَّد، نحو: البيت، والمسجد، والمكتب، والغُرفة.

ج. الْمُشْتَقُّ، هو: ما اشْتُقَّ من المصدر (أو من الفعل)، على وزنين: (مَفْعَل)، نحو: مَقْعَد، ومَرْمَى. و(مَفْعِل)، نحو: مَجْلس، ومَنْزِل.

والمشتق نوعان: مبهمٌ، نحوَ: جلست مجلساً، ومختصٌّ، نحو: جلست مجلسَ الأمِيرِ.

أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفهم منه أن المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدار والمسجد والجبل، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع في بيان المبهم منها فقال:

٣٠٧- نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

الأول: (**الجهات**) ويعني به الجهات الست وهي: أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال. الثاني: (**المقادير**) نحو: فرسخ وميل وبريد. الثالث: (**ما صيغ منَ الْفعْلِ**) كرمى ومذهب، وظاهر قوله: (**كَمَرْمَى مِنْ رَمَى**) أن مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك، ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوي وهو المصدر فيكون قوله: (**من رمى**) على حذف مضاف أي من مصدر رمى فتقول: جلست أمامك وخلفك، وسرت ميلا فرسخا، وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه في الأصل وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٠٨-وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

يعني أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه في الأصل المشتق منه نحو: رميت مرمى، وذهبت مذهبا، وجلست مجلسا، وشمل قوله: لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو: أنا رام مرمى، وأعجبني جلوسك مجلسا، وفهم من قوله: (**وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا**) أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: زيد مني مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا، فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله، ولو عمل في مزجر زجر، وفي مقعد قعد، وفي مناط ناط، لكان مقيسا، و(**شرط**) مبتدأ، و(**ذا**) إشارة إلى الظرف المشتق، و(**مَقِيسًا**) خبر كون، و(**أن**) وما بعدها خبر المبتدأ، و(**ظرفا**) منصوب على الحال من فاعل يقع، و(**لما**) متعلق بظرفا أو في موضع الصفة لظرفا، وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما، و(**في ومع**) متعلقان باجتمع.

ثم قال:

٣٠٩- وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفْ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفْ

٣١٠-وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

يعني: أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفًا نحو: يوم ومكان، فيستعمل ظرفا نحو: خرجت يوم الجمعة، وجلست مكانك، وغير ظرف نحو: أعجبني يوم الجمعة، ونظرت إلى مكانك، وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: سحر من يوم بعينه وقط وعوض أولا يخرج

عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فإنه لا يستعمل إلا ظرفا نحو: جلست عندك، أو مجرورا بمن نحو: خرجت من عندك، فإنه يسمى في الاصطلاح غير متصرف، و(**ما**) موصولة، و(**برى**) صلتها والظاهر أنها قلبية والمفعول الأول مستتر في يرى، و(**ظرفا**) مفعول ثان بيرى ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط، و(**غير**) مبتدأ وخبره (**الذي**)، و(**ظرفية**) مفعول بلزم (**أو شبهها**) معطوف على محذوف تقدره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم إحدى هذين النوعين، ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المنطق به بما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط، وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها، و(**أو**) على هذا للتقسيم، و(**من الكلم**) متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعا على من، ويجوز أن يكون متعلقا يلزم ويكون الكلم واقعا على الظرف التي تستعمل ظروفا أو شبهها.

ثم قال:

٣١١- وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَـرْفِ الزَّمَـانِ يَكْثُـرُ

يعني[1]: أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان، إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفهم ذلك من قوله: (**وقد ينوب**) ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك في قوله: (**بكثير**) ونيابته عنهما هي من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد، ومن نيابته عن طرف الزمان قولهم: آتيك طلوع وخفوف النجم أي وقت طلوع الشمس ووقت خفوف النجم، والإشارة بقوله: (**ذاك**) إلى نيابة المصدر عن الظرف.

---

(١) **المعنى**: قليلا ينوب المصدر عن ظرف المكان، نحو: (جلستُ قُرْبَ زيد) أي: مكانَ قرب زيد. فكلمة (قُربَ) تعرب مفعولا فيه (نائباً عن ظرف المكان)، ولكن يكثر ذلك النيابة في ظرف الزمان، نحو: (آتيك طلوعَ الشمسِ، وقُدُومَ الحاجِّ)، والأصل: وقتَ طلوعِ الشمس، ووقتَ قدومِ الحاجِّ.

ملاحظة: نيابة المصدر عن ظرف المكان سماعيّة لا يُستعمل منه إلا ما ورد عن العرب، أما نيابة المصدر عن ظرف الزمان قياسي في كل مصدر.